سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

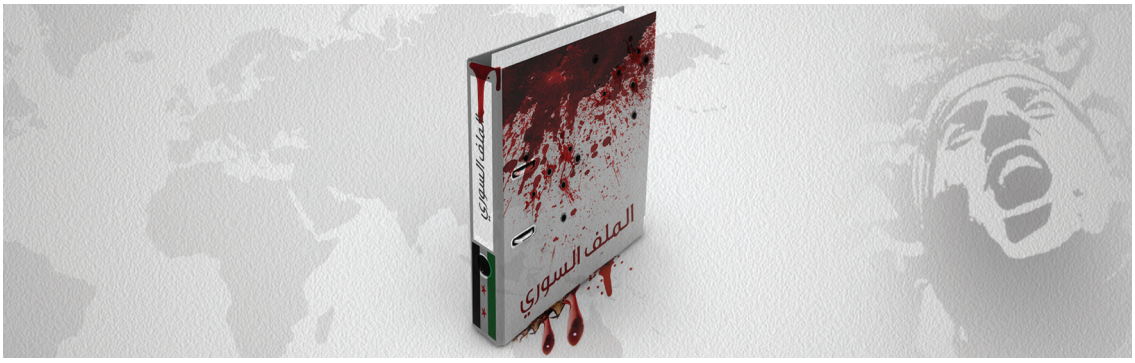

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٤) ٢٠١٣/٢/١٨

البعدين التكتيكي والاستراتيجي لـ«معركة دمشق الكبرى»

علي الشيخ منصور

تسارع التطورات العسكرية منذ مطلع شهر شباط/ فبراير الحالي، وتحديدا مع إعلان الجيش الحر بدء معركة دمشق التي أطلق عليها «معركة الملحمة الكبرى» بهدف إنهاء سيطرة القوات الموالية للنظام على الأحياء والمناطق التي مازالت تحت سيطرته، منح البعض شيئاً من الوهم بأنها ربما تكون المعركة الأخيرة في الصراع الدائر بين نظام الأسد والجيش الحر، دون أن يعني ذلك أي تقليل من شأن وأهمية هذه المعركة التي أوصلت بعض مقاتلي المعارضة إلى ساحة العباسيين في داخل العاصمة، حيث جرى اعتقال بعض عناصر الأمن والشبيحة منها، قبل أن يغادروها منسحبين باتجاه حي جوبر الذي تتواصل فيه المعارك، مع تقدم واضح للجيش الحر. وهي المرة الثانية التي يحاول فيها الثوار خوض معركة العاصمة السورية، بعد أن استفادوا من دروس التجربة الأولى التي انطلقت في تموز/ يوليو من العام الماضي، إذ يسعى الثوار في معركتهم الآن لإشغال النظام على عدة جبهات تحيط بمداخل دمشق الرئيسة، في محاوله لتطويق المدينة وإنهاك قوات النظام تمهيداً للسيطرة عليها لاحقاً. وكان الهدف الأول للمعركة «نصرة داريا» التي تحاول قوات الأسد منذ أكثر من ثلاثة أشهر السيطرة عليها وعلى محيطها المجاور لمطار «المزة» الاستراتيجي، باعتباره قاعدة النظام الأولى والأقرب للقصر الجمهوري ومقرات الفرقة الرابعة أيضاً، باستخدام كثافة نيران قلما عرفتها الحروب السابقة، معارك «نصرة داريا» تندلع في كل من حي القدم والعسالي وحتى مخيم اليرموك وبلدة السبينة ومحيطها، مع أنها كمعارك تهدف بالمحصلة للاقتراب أكثر من مطار المزة العسكري. فيما تهدف «معركة القصاص العادل» في الغوطة الشرقية، لتطويق العاصمة وقطع طريق مطار دمشق الدولي بشكل نهائي، ولحقتها «معركة القصاص العادل ٢» بالقرب من عدرا، وصولاً للسيطرة على الطريق الدولي الذي يصل العاصمة دمشق بباقي المحافظات التي تتوزع الجغرافيا السورية وسط وشمال شرق وغرب سوريا. ولا تعني هذه المعارك احتلال أجزاء من العاصمة حتى الآن، حرصا على أمن المدنيين في تلك المناطق، مكتفين بإنهاك قوات النظام ومشاغلتها في البؤرة الأكثر حساسية لديه باعتبارها المقر السياسي والإداري والأمني لسلطته، مما يتيح فرصة للجيش الحر أن يستكمل تحرير الشمال الشرقي من سوريا، والاستيلاء على مطار حلب الدولي وباقي المطارات العسكرية هناك. فمعركة المطارات هي العنوان الأهم حالياً في استراتيجية الجيش الحر، والهادفة لإلغاء سيطرة النظام المطلقة على السماء، وشلّ سلاح الطيران ومنعه من الحركة، وصولاً إلى اللحظة التي يمكن أن يتحول بها إلى سلاح بيد الثورة كما أنبأنا العقيد عبد الجبار العكيدي قائد المجلس العسكري لمدينة حلب، بعيد استيلاء كتائب من المعارضة السورية على مطار «الجراح» أو «كشيش» العسكري، الذي يضم طائرات حربية وكميات كبيرة من الذخيرة، بل أن بعض قادة المعارضة توعّدوا بقصف «القصر الجمهوري». كما شجع ذلك كتائب الجيش الحر على استئناف هجومها على مطار حلب المدني ومطار «النيرب العسكري» القريب منه، مستخدمة في ذلك الدبابات والاليات الثقيلة ومدافع الهاون، لاستكمال معركة المطارات. التي تمنح الجيش الحر حالة توازن في العتاد مع قوات النظام، وتحديداً في ضوء إحجام المجتمع الدولي عن فرض منطقة حظر جوي على النظام، أو تزويد المعارضة بأسلحة نوعية وخاصة الصواريخ الكفيلة بتحييد سلاح الطيران من المعركة.

الافتتاحية

حزب الله واللحظة التالية لسقوط الأسد

سامي شيحان

خلق تطور الأحداث في سوريا قناعة لدى أصدقاء النظام قبل أعدائه باقتراب لحظة السقوط، وحتى في حال بقائه، فالقناعة موجودة حول احتمالات أسوأ تبدأ من التقسيم وربما لا تنتهي في تغييب الدولة وسيادة المليشيات المتحاربة، التي تحظى بدعم إيران المطلق مهما كانت الفواتير، كي تحول دون انهيار منظومتها الاستراتيجية القائمة على «قوس الممانعة والتصدي» في المنطقة. نقلت صحيفة «واشنطن بوست» بهذا الصدد عن مصادر رفيعة في إدارة الرئيس باراك أوباما، بأنّ إيران، وحركة «حزب الله» اللبنانية، تعكفان على بناء شبكة واسعة من المليشيات للحفاظ وحماية مصالحهما في سوريا حال انهيار نظام الأسد، أو إذا ما أُجبِرَ على الانسحاب من دمشق، مُضيفاً: «إنّ الجمهورية الإسلامية تدعم العملية، التي وصفها بالكبيرة، بحوالي ٥٠ ألف رجل مسلح». فالمهم بالنسبة لإيران الآن «هو الاحتفاظ بقوة في سوريا يمكن الاعتماد والركون إليها». هذه الميليشيات الطائفية ستقاتل مبدئاً للحيلولة دون سقوط النظام، أو تأخير لحظة سقوطه ما أمكن، لكنها ستقاتل في اللحظة المناسبة لتوليد الكيان المسخ في الساحل السوري إن تمكنت من ذلك، وستكون معنية أكثر بزعزعة أي إمكانية للاستقرار في سوريا، حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية بميول طائفية، لأنّ استقرار الدولة السورية الموحدة ما بعد الأسد سيعني بالضرورة إضعافاً لحزب الله اللبناني، وإضعافاً للشرعية التي يتمتع بها، وقطعاً لخط الإمدادات اللوجستية عبر سوريا. تشير مصادر أخرى أنّ «حزب الله» الآن بصدد «صفقة شاملة» مع ضباط الأسد، حيث يقوم باستقطاب أعداد منهم لدعم قدراته العسكرية لحظة سقوط النظام، ولضمان قوة الحزب سياسياً وعسكرياً في لبنان، وحماية لأولئك الضباط من احتمال محاكمتهم كمجرمي حرب، أو تعرضهم إلى تصفية دموية، فالنظام سيسقط طال الوقت أو قصر. يبقى المخرج الوحيد من هذه الاحتمالات السيئة بتسريع سقوط النظام، وبقدرة الضباط العلويين في الجيش السوري أو بعضهم على إثبات وطنيتهم، ورفض الخيارات الطائفية.

حرية – العدد (٢٤) ٢٠١٣/٢/١٨

مجلس الشيوخ الذي سيحكم سورية!

صفوان القادري

نشرت صحيفة الشرق الأوسط، الأسبوع الماضي، وثيقة بعنوان: «مقترح اتفاق السلام السوري تحت رعاية الأمم المتحدة»، ونقلت الصحيفة عن «مصادر مطلعة من المعارضة السورية» إن «الاتفاق ما زال قيد السرية، ولم تعلن عنه أي جهة بشكل رسمي بعد» وأنه «تم وفق قرار مجلس الأمن، وبموجب الفصل السادس، وتمت كتابته بالتنسيق مع أطراف من معارضة الداخل، وشمل هذا الاتفاق أطرافاً من الدولة السورية، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة والأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية»..

وقد توزعت ردود فعل المعارضة بين ترحيب وتحفظ ورفض قاطع، إذ أعلن المنسق العام لهيئة التنسيق، حسن عبد العظيم، أن «الهيئة مع أي مقترح تحت مظلة مؤتمر جنيف..»، وكذلك قال عضو المنبر الديمقراطي، سمير العيطة، إن (اتفاق السلام السوري) «جيد من ناحية المبادئ العامة»، وقال عضو المجلس الوطني، أنس العبدة، إن «على المرء أن يكون إيجابياً اتجاه أي طرح لإنهاء الأزمة بأقل التكاليف على ألا يمس بمبادئ ومكتسبات الثورة بأي شكل من الأشكال». فيما أكد رئيس الوزراء المنشق، رياض حجاب، أن المعارضة السورية «ترفض أي مبادرة تصدر في الغرف المظلمة، دون أن يعرف مصدرها أو مقترحها». أما سفير الائتلاف الوطني في باريس، منذر ماخوس، فقد أعرب عن قلق الائتلاف بشأن موقع النظام في «سيناريو اتفاق السلام»، متسائلاً: «ما مصير بشار الأسد؟.. هل هذه المبادرة تعني عفا الله عما مضى؟».

وإذ طالب عضو الائتلاف، سالم المسلط، بالتأني حتى دراسة المشروع، فإنه لم يستبعد أن يكون «واحداً من المشاريع التي تطبخ في الخارج»، خلافاً لعضو المجلس الوطني، إبراهيم المرعي، الذي كان حاسماً في اتهامه الولايات المتحدة بالوقوف وراء هذا المقترح، فهي تسعى «لطرح مبادرات سياسية بهدف تأخير التقدم السياسي على مستوى الثورة السورية». وكان لافتاً أن النظام قد لمح إلى هذا المشروع عبر إشارات مرنة على غير عادته، إذ صرح رئيس الحكومة، وائل الحلقي، أن «سوريا منفتحة على كل المبادرات الرامية إلى حل الأزمة سياسيا وبما يضمن سيادتها واستقلالها». وإذا كانت ردود أطياف المعارضة قد تنوعت، نسبياً، فإنها اتفقت على أمر واحد: عدم علمها المسبق بهذا المشروع.. إذاً فمن هي الجهة المعارضة التي قيل أنها ساهمت في صياغته؟ من هو الذي حرر هذا المشروع وأية جهة ستتبناه وتروج له؟ ولماذا هو سري إلى الآن؟ ومتى سينتقل إلى العلن؟

ولكن قبل ذلك على ماذا ينص المشروع؟

تحت عنوان «المبادئ العامة». المادة الأولى. جاء أن «سوريا وطن واحد لجميع أبنائه، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المعترف بها دولياً.. وسوريا جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد.. والشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. والنظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. والنظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة...».

ونصت المادة الثانية، وتحت عنوان «تشكيل طاولة الحوار»، على تشكل طاولة الحوار من مائة وأربعين عضواً يجري انتخاب مائة واثنين عضواً برقابة صارمة من الأمم المتحدة، ويعين بالتزكية ثمانية وثلاثون عضواً من قبل النظام والمعارضة والمرجعيات الدينية.. ويسمى أعضاء طاولة الحوار شيوخاً، ويسمى مجلسهم مجلس الشيوخ، ويكون مجلس الشيوخ نواة الجمهورية السورية الثانية. ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية، ولا يحق له التصويت إلا في حال تعادل الأصوات. وللمرة الأولى يرأس مجلس الشيوخ نائب رئيس الجمهورية الذي شغل المنصب بتاريخ ١٥ آذار (مارس) ٢٠١١. ومجلس الشيوخ هو السلطة التشريعية العليا، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الدولة وأعمالها. يتألف مجلس الشيوخ من عشر مجموعات (تتوزع على مختلف شرائح المجتمع). وكل مجموعة تضم أربعة عشر شيخاً، بواقع شيخ عن كل محافظة سورية، وبإجمالي مائة وأربعين شيخاً.

وجاء في المادة نفسها أن توقيع هذا الاتفاق هو إعلان فوري لوقف إطلاق النار، والبدء بسحب القوات من المناطق المدنية حسب المخطط والجدول الزمني المرفق ومدته ثلاثون يوماً. وكذلك توقيع هذا الاتفاق هو إعلان فوري لإطلاق سراح جميع السجناء الذين لم يحملوا السلاح من الطرفين.

وجاء في المادة الثالثة أن قرارات مجلس الشيوخ ملزمة وواجبة التنفيذ لجميع السوريين بموجب قرار من الفصل السادس لمجلس الأمن. وهذا المجلس يقوم بتعيين حكومة ائتلاف وطني، ومجلس أعلى للدفاع من قادة أجهزة القوات المسلحة. ويعد دستوراً جديداً للبلاد عن طريق لجان متخصصة خلال فترة لا تتجاوز الستة أشهر من أول اجتماع له، ويقرر طريقة تشكيل مجلس النواب، وكذلك الانتخابات والاستفتاءات اللازمة.

وإذ استفاضت المادة السادسة في الحديث عن منصب رئيس الوزراء، وتحديد صلاحياته، إلا أنها لم تأت على ذكر رئيس الجمهورية إلا عرضاً، ومن خلال كلام مبهم عن علاقته برئيس الحكومة! فأين رئيس الجمهورية في (اتفاق السلام السوري)؟!

هذا الغموض حمال أوجه عديدة، فإما أن هناك فقرات أخفيت عمداً لكي لا تفجر ردوداً غاضبة قبل الآوان، وإما أن المشروع قد تصدى ومنذ الان لشكل النظام السياسي في سورية، ولاسيما مع ورود عبارة «سورية جمهورية ديمقراطية برلمانية»، ومعروف أنه في الجمهورية البرلمانية تضيق صلاحيات رئيس الجمهورية لحساب البرلمان والحكومة، وإما أن المشروع قد ترك البت في صلاحيات الرئيس ودوره إلى الدستور الجديد الذي سيعده مجلس الشيوخ، وهنا يبرز تساؤل: من سيكون رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية؟ الرئيس الحالي؟!

إذاً ها نحن مجدداً أمام نسخة من الحل اليمني، فما

الجديد؟ ألم يرفض النظام سابقاً أي اقتراح يتعلق بنقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه أو إلى حكومة كاملة الصلاحيات، فما الذي يجعله اليوم يقبل نقل هذه الصلاحيات إلى مجلس شيوخ وحكومة؟

وإذا كان هذا الاتفاق سيكون تحت الفصل السادس (وليس السابع)، فما الذي يجبر النظام على قبوله؟ وإذا قبله شكلاً، فما الذي يجبره على تنفيذه فعلاً؟ ألا يستطيع تحويله إلى مجرد حبر على ورق؟ ألا تستطيع الأجهزة الأمنية، التي لم يرد في الاتفاق شيء بشأنها، تعطيل عمل الحكومة، بل واعتقال كل أعضاء «مجلس الشيوخ»، ثم اتهام «مجموعات مسلحة» باختطافهم؟

ثمة تكهنات كثيرة حول مدى جدية هذا (الاتفاق) الغامض، وحول هوية من يقف وراءه، وهناك إشارات توحي بأن من كتبه لا يكن وداً كبيراً لما يسمى بمعارضة الخارج (الائتلاف خاصة) ويتضح ذلك من الإصرار على شرط « أن يكون المرشح لعضوية مجلس الشيوخ قد أقام في سورية عشر سنوات، على الأقل، (قبل آذار ٢٠١١)، الشيء الذي يستبعد معظم رموز المعارضة ولاسيما الأخوان المسلمين.. وكذلك ثمة إشارات على أن الذي حرر هذه الوثيقة لا يعرف الوضع السوري جيداً، وإلا لم هذا الإصرار على أن تكون انتخابات المجلس العتيد محصورة في «النقابات المهنية المختصة وغرف التجارة والصناعة»، ومن الذي قال إن «الهياكل النقابية وغرف التجارة والصناعة الموجودة هي الجهات الوحيدة الجامعة لكل نخب السوريين من جميع الاتجاهات والطوائف والإثنيات»!!.

ولكن يبقى الأهم من هوية الجهة التي تقف وراء هذا المشروع، هو جوهره، وفرصه في النجاح، وإذا ما كان شيء في (المكتوب) لم يتضح بعد، فإن عنوانه يشي بمدى قابليته للتحقق.

المواطن السوري وغلاء الدواء في سوريا

نعيم نصار

منذ فترة قريبة كانت وزارة الصحة التابعة لحكومة النظام السوري قد أكدت على لسان وزيرها (سعد النايف) أن مجلس الوزراء ليس لديه نية لرفع سعر أي نوع من الأدوية، مؤكدة أن الحكومة تهتم بالمواطن السوري وتراعي ظروفهم المعيشية رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية للأدوية بسبب انخفاض سعر الليرة السورية أمام الدولار.

هذا الكلام الذي تناقلته حينها معظم وسائل الإعلام التي تدور في دائرة النظام السوري، منذ أيام نقل الواقع شيئاً آخر يشير إلى عكسه تماماً وهو خبر غلاء الأدوية والذي نشرته صحيفة محلية خاصة تابعة للنظام وتذكر فيه أن الحكومة وافقت على تعديل أسعار الأدوية المحلية نتيجة الظروف الحالية وارتفاع تكاليف الإنتاج وسعر الصرف وذلك بناء على توصية اللجنة الاقتصادية رقم ٤ الصادرة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني الماضي. وجاءت نسب الغلاء حسب الشرائح السعرية وفق مايلي: شريحة السعر للأدوية التي يصل سعرها إلى ٥٠ ل.س ومادون أن تكون النسبة ٤٠٪، ولشريحة ١٠٠ ل.س ومادون ٢٥٪ ولشريحة الأدوية التي يصل سعرها إلى ٣٠٠ ل.س وما دون ١٠٪ نسبة زيادة، ولشريحة ٥٠٠ ل.س٥٪، أما الشريحة ٥٠١ ل.س ٠٪ وما فوق فهي صفر. وفي التعليق نقول أن كذب حكومة النظام، في تصريح غلاء الأدوية ليس جديداً عليها. وجاء خبر الغلاء ليصب في خانة حصار الناس في الداخل المتواصل عبر حلقات الغلاء اليومي المتصاعد، وهذا الغلاء لن يكون الأخير، حيث كانت قد ارتفعت أسعار الدواء المستورد ووصل حد الغلاء إلى نسبة ٦٠٪ وحجة شركات الدواء ووزارة صحة النظام هو ارتفاع سعر الدولار. كما ارتفعت منتجات تاميكو بنسب تتراوح بين ال٢٠٪ و٣٠٪.

كذبة العقوبات الغربية

لا يخلوا تصريح حكومي لحكومة النظام من التعريج على العقوبات الغربية الجائرة على النظام السوري، مع أن العقوبات إياها لم تشمل قطاع الأدوية والدليل أن الدواء السوري مازال متوفراً رغم كل ما يحدث بالبلاد ورغم انقطاع بعض أنواع الدواء في السوق المحلية. حتى أن وزير صحة النظام (سعد النايف) ذكر: أن القطاع الصحي يواجه في المرحلة الحالية العديد من التحديات والصعوبات نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على سوريا، والأحداث الاستثنائية التي دمرت ٤٨ مشفى، ٢٧ منها خارج الخدمة نهائياً، و٤٠٠ سيارة إسعاف ٢٠٠ منها خارج الخدمة). طبعاً النايف لا يمكن أن يتحدث عن حواجز الجيش والأمن والشبيّحة التي تعيق حركة كل شيء في الحياة السورية، وقد رفضت مثلاً بعض شركات الدواء من إرسال موزعيها إلى مناطق في ريف دمشق بسبب حواجز الجيش والأمن، هذه الحواجز التي تفتش السيارات والمدنيين و تنهب ما تستطيع من ممتلكات الناس حسب ماصرح لنا به احد صيادلة ريف دمشق.

واقع الدواء الآن

حتى كتابة هذه السطور ورغم موافقة حكومة النظام على غلاء أسعار الدواء إلا أن التسعيرة الجديدة لم تظهر حتى الآن، وفي هذا الوقت أغلقت بعض الصيدليات في دمشق وريفها أبوابها منتظرة اغتنام السعر الجديد، ولتنضم هذه الصيدليات إلى قائمة تجار الأزمة، بينما أعلنت بعض الصيدليات في دمشق الإضراب احتجاجاً على زيادة الأسعار الجديدة للأدوية. وقال الصيدلاني: (ن.ح) (ما يفعله النظام هو التخلي عن المواطن السوري المؤيد له قبل المعارض رغم وعوده بتخفيض الأسعار ودعم المنتج الدوائي). ويأتي هذا الإضراب بعد معاناة قاسية جراء النقص الحاد لعدة أصناف من الأدوية كأدوية القلب والسكر والضغط والأطفال نظراً لتوقف عجلة الإنتاج في عدد من المصانع. ومن يتابع عمليات البيع اليومي في أي صيدلية سورية هذه الأيام سيعرف مباشرة أن عدداً من أدوية القلب مقطوعة، ومنها مثلاً (مدر البول). وقد نشر موقع سوري الكتروني(الاقتصادي أونلاين) استطلاعاً وزعه على مشاركين سوريين وحصل على نتائج هامة تخص قطاع الأدوية ونعتقد أنها نتائج صادقة وذكر الاستطلاع أن النتائج أظهرت أنّ ٧١ ٪ من المشاركين في الاستطلاع يجدون صعوبة في تأمين الأدوية اللازمة لهم ولأسرهم.

وبيّن ٤١ ٪ من المستطلعة آراؤهم أنّه لايتوفر بديل محلي للدواء الأجنبي الذي يفتقدونه، بينما يعتقد ٤٩ ٪ أن البديل المحلي يتوفر بصعوبة.

وأبدى ٢٦ ٪ من المشاركين في الاستطلاع عدم رغبتهم بتبديل الدواء الذي يعتادون عليه بسبب الشك في فعالية الدواء البديل، أو غلاء البديل الأجنبي.

وكشفت نتائج الاستطلاع الذي أجراه موقع الاقتصادي أونلاين أنّ ٨٠ ٪ يعتمدون الدواء المحلي والأجنبي في خياراتهم الدوائية بينما يعتمد ١٦ ٪ الدواء المحلي فقط، ويعتمد ٤ ٪ من المشاركين على الدواء الأجنبي فقط. ومن نتائج الاستطلاع أن هناك أدوية يعتقد المشاركون أنها مفقودة كلياً من السوق:

وهي: ١- لاكسين: ملين، ٢- تيبولان: نقص التروية الدماغية، ٣- كلوبيد ٧٥: مميع للدم، ٤- كارديوسبيرين: مميع للدم، ٥- سيتامول تاميكو: مسكن، ٦- ليبراكس: مضاد تشنج، ٧- ترامادول: مسكن، ٨- ايبوجل: لتشنج الكولون، ٩- إيلوكون، ١٠ أداناز فورت: مضاد وزمة، ١١- كفرسيل: ضغط الدم، ١٢- Emuran : أمراض الروماتيزم والتليف، ١٣- تري بي: لضعف الأعصاب، ١٤- فارتان: لضغط الدم، ١٥- توبلكسيل: للسعلة والتحسس، ١٦- Baby milk Guigoz ٢: حليب أطفال، ١٧- بيزوكور: لضغط الدم، ١٨- لوكور بلاس تيابريل: لضغط الدم، ١٩- تيازار: لضغط الدم، ٢٠- دافلون: للبواسير والدوالي، ٢١- ديبروفوس: مضاد حساسية، ٢٢- امريجيسيك بوتاسيم: مسكن، ٢٣- أدوية الضغط والقلب، ٢٤- لقاح الكريب للأطفال.

البدائل

تقضي الأمانة أن نقول أن بدائل عديدة لبعض الأدوية المفقودة وجدت في السوق السورية، لكن هذا الموضوع (بدائل الأدوية) يحتاج إلى دراسة علمية ليعرف المرضى

مدى توافق البدائل وتناسبها مع أحوالهم الصحية. وليس بالضرورة أن يكون كلام نقيب الصيادلة في ريف دمشق (مازن الحمصي) صحيحاً بشكل كلي: (يوجد بديل لكل أنواع الأدوية، لكن ثقافة عدم تبديل الدواء تعيق مرونة التعامل من قبل بعض المرضى والأطباء). و الاستطلاع السابق الذي تحدثنا عنه يشير إلى غياب كلي لعدد من الأدوية ولا تشير الوقائع إلى وجود بدائل، ما عدا ما يمكن تأمينه من أسواق التهريب. وبأسعار مضاعفة وذلك حسب مزاج القابضين على مفاتيح أسواق التهريب بالبلد.

ومعاناة الناس لاسيما الفقراء

يأتي غلاء الدواء الجديد ضمن حملة الغلاء اليومية المتصاعدة، وجاءت لتضيف هماً إضافياً للفقراء الذين يعدون بالملايين في سوريا، ويحكي لنا أحد صيادلة ريف دمشق عن نازحين فقراء يقفون مرتبكين أمامه أسعار الدواء، نازحون تركوا بيوتهم وأملاكهم لتدمرها مدفعية النظام وطائراته، ولجأوا لما يسمى مناطق آمنة. والغلاء الجديد سببه الظروف المرعبة التي خلقها النظام الاستبدادي السوري في تعامله مع الثوار السوريين منذ بداية الحراك السياسي في ١٥-٣-٢٠١١، حيث تنتشر حواجز الجيش والأمن والشبيحة.

للتذكير

مديرية الرقابة الدوائية في وزارة الصحة في حكومة النظام تتحدث أن معظم المعامل الدوائية تعمل حالياً، أما بالنسبة لمعامل حلب فهي تعمل بنسبة ٦٥٪ إلى ٧٥٪ وأربعة معامل متوقفة عن العمل، ولدى المعامل مخزون من المواد الأولية يكفي مدة شهور، ويوجد ٧٢ معمل موزعة في دمشق وحلب وحمص ودرعا، اثنان منها قطاع عام، وكل المعامل الدوائية في محافظة حمص ودمشق وريفها وحماه تعمل حالياً، أما الانقطاعات فتكون بحسب الظروف المستجدة.

وإذا كان الدواء السوري هذا حاله وأحواله فإننا نعتقد أن الدواء الأقوى في سوريا قد بدأ مع انتفاضة السوريين المستمرة منذ حوالي العامين على أعتى وأقذر ديكتاتورية باقية في العصر الحالي، دواء اسمه الثورة الشعبية السورية، والمؤكد أن نهاية العلاج هي في سقوط هذا النظام.

برنامج الأغذية العالمي يكثف مساعداته الغذائية لتصل إلى نحو ٢,٥ مليون سوري

برنامج الأغذية العالمي/عبير عطيفة

دمشق – يقوم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتوسيع نطاق عمليات تقديم المساعدات الغذائية داخل الأراضي السورية لتصل إلى نحو ٢,٥ مليون شخص في الشهور القادمة حيث يقوم البرنامج بزيادة عدد الأشخاص الذين يعتزم الوصول إليهم من ١,٥ مليون شخص إلى ١,٧٥ مليون شخص ومن ثم يقوم ببناء قدراته للوصول تدريجياً إلى مليوني شخص في شهر مارس/آذار وصولاً إلى ٢,٥ مليون شخص من الفئات المستضعفة من السوريين في شهر إبريل/نيسان.

– تحتوي السلة الغذائية على ثماني سلع هي الأرز والبرغل والمعكرونة وزيت الطهي والعدس والملح والسكر والبقوليات المعلبة، وسيضاف إلى هذه السلة إما الخبز أو الطحين. وتوفر هذه الكمية من المواد الغذائية نحو ١،٧٠٠ سعرة حرارية.

– وافقت الحكومة السورية على طلب برنامج الأغذية العالمي استيراد الوقود والطحين لأغراض إنسانية بهدف التصدي للنقص الحاد في الخبز والوقود في البلاد. وسيستورد البرنامج نحو ٢,٥ مليون لتر من الوقود كل شهر لنقل الإمدادات الإنسانية للأسر المُحتاجة. وقد وصلت أول شحنة من الوقود (٣٩،٠٠٠ لتر تقريباً) إلى سورية من لبنان الأسبوع الماضي.

– يصل برنامج الأغذية العالمي في سورية إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة والحكومة على حد سواء. وتتغيّر السيطرة على هذه المناطق باستمرار، إلاّ أن نحو ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من المناطق التي يصل إليها البرنامج تقع تحت سيطرة مجموعات معارضة.

– تمكن البرنامج وشريكه الهلال الأحمر العربي السوري على مدى الأشهر الماضية من إمداد المدنيين النازحين والمحاصرين بالغذاء في المناطق الساخنة مثل تلبيسة والرستن والحولة في حمص، والشدادي ورأس العين في الحسكة، وتل أبيض في محافظة الرقة، و النبك ويبرود ودوما في محافظة ريف دمشق، ومعرة النعمان وجسر الشغور وتفتناز في محافظة إدلب، والترميسة وحلفيا في محافظة حماه، والباب وإعزاز في محافظة حلب، ودير الزور والبوكمال في محافظة دير الزور.

– يقوم البرنامج بالتنسيق مع متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري للاستفادة من الفترات التي يهدأ فيها القتال من أجل إرسال المواد الغذائية للمدنيين المحاصرين، ولكن على غرار المدينة القديمة في حمص مازالت بعض أجزاء من مدينة حلب القريبة من الحدود التركية عصية على الوصول جراء القتال الشديد وانعدام الأمن على بعض الطرقات.

– يواصل البرنامج الوصول إلى نحو ١,٥ مليون شخص داخل سورية بالمساعدات الغذائية الطارئة منذ شهر سبتمبر/أيلول لعام ٢٠١٢، حيث يُرسل ٤٠٠ شاحنة محملة بالمواد الغذائية في المتوسط شهرياً إلى نحو ١٤ محافظة. يتم التنسيق وإرسال الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية مع جميع الأطراف على الأرض، بما في ذلك الزعماء المحليّين لضمان المرور الآمن للغذاء عبر خطوط النزاع، ومن ثم توزيعه على الأسر الأشد احتياجاً.

– تواجه عملية إرسال المواد الغذائية في داخل سورية صعوبات كبيرة مؤخراً في ظل انعدام الأمن المتزايد، وعدم استعداد سائقي الشاحنات أحياناً لعبور بعض الطرق الخطرة لإيصال المساعدات الغذائية إلى المناطق الساخنة.

– يعطي برنامج الأغذية العالمي الأولوية في تقديم المساعدات للسوريين النازحين داخلياً الذين يشكلون نحو ٨٥ في المائة من جملة المستفيدين. إنّ العديد من النازحين داخلياً كانوا حتى وقت قريب محاصرين قبل أن يتمكنوا من الفرار وهم إما يعيشون الآن مع أسر مُضيفة أو يستأجرون شققاً أو لجأوا إلى مراكز إيواء عامة.

– قام أكثر من ٧٠٠،٠٠٠ لاجئ خارج سورية بالتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا، أو هم ينتظرون التسجيل. تشير نتائج تقييم الاحتياجات إلى أنّ الغذاء يأتي على رأس قائمة الاحتياجات المُلحّة للسوريين. وقام البرنامج مؤخراً بتوسيع نطاق عملياته ويعتزم توفير المساعدات الغذائية لنحو ٧٥٥،٠٠٠ لاجئ في الفترة ما بين شهري يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران ٢٠١٣ وفقا لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين الخاصة بالمنظمات الإنسانية.

– ولما كان برنامج الأغذية العالمي المنظمة الموكل إليها تنسيق الخدمات اللوجستية، فهو أيضاً يوفر خدمات التحميل ونقل المواد غير الغذائية أيضاً التابعة لمنظمات إنسانية أخرى. ونقل البرنامج حتى الآن مئات من الأطنان من البطانيات والمواد الطبية وغيرها من المواد غير الغذائية بما في ذلك الملابس وأدوات الطهي نيابة عن منظمة الصحة العالمية واليونيسف والأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

– برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة هو أكبر منظمة إنسانية في العالم لمكافحة الجوع. ويقدّم البرنامج كل عام مساعدات غذائية إلي أكثر من ٩٠ مليون شخص في أكثر من ٧٠ بلداً حول العالم.

للإطلاع:

http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-operational-update-wfp-scales-food-assistance-to-syrian-people

برنامج الأغذية العالمي يقدم مساعدات غذائية للاجئين السوريين في مصر

برنامج الأغذية العالمي

القاهرة– بدأ برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في تقديم المساعدات لأكثر من ٧،٠٠٠ لاجئ سوري من بين اللاجئين السوريين الأشد احتياجاً في مصر وذلك من خلال توفير القسائم الغذائية لهم. وكان البرنامج قد أكمل مؤخراً الجولة الأولى من توزيع القسائم عن شهر فبراير/شباط لأكثر من ٣،٠٠٠ لاجئ سوري مُسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعيش اللاجئون في مناطق تقع بضواحي محافظة القاهرة مثل مدينتي العبور والسادس من أكتوبر وكذلك في محافظة دمياط بالدلتا. ويعتزم البرنامج الوصول إلى نحو ٤،٠٠٠ لاجئ سوري آخرين في مدينة الإسكندرية بنهاية هذا الشهر.

القسيمة مقابل الغذاء

ويوفر نظام القسائم الغذائية قسيمة ورقية أو إلكترونية شهرياً لجميع اللاجئين المسجلين. ويقوم اللاجئون باستبدال بطاقاتهم في المتاجر المشاركة في المشروع مقابل الحصول على المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والبقول، فضلاً عن منتجات الألبان والخضروات والفاكهة التي لا تشملها عادة الحصص الغذائية التقليدية. والمتاجر المشاركة هي سلسلة محلات أولاد رجب وهايبر في كل المحافظات التي يعيش فيها اللاجئون المنتفعين من هذا المشروع، بالإضافة إلى أسواق فتح الله في محافظة الإسكندرية فقط.

وقال جيان بياترو بوردنيو، المدير القطري وممثل برنامج الأغذية العالمي في مصر: «نحن نعمل بشكل وثيق مع المستفيدين لتنفيذ المشروع؛ فهم يساعدوننا من خلال تنظيم أنفسهم حتى أنهم قدموا منازلهم وما يتوفر لديهم من مرافق لاستخدامها لتوزيع القسائم. إننا منبهرون بمستوى مشاركتهم التطوعية في المشروع.»

عملية إقليمية لإنقاذ سورية

وتأتي المساعدات الغذائية في إطار العملية الإقليمية الطارئة التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي لدعم الأسر السورية التي فرّت من الصراع في سورية إلى البلدان المجاورة لبنان والأردن والعراق وتركيا ومصر. وتتوارد الأنباء عن فرار أكثر من ٩٠،٠٠٠ سوري إلى مصر منذ بداية الصراع. وهناك ١٥،٠٠٠ سوري فقط مسجلين حالياً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيد أن الأعداد تتزايد بوتيرة سريعة للغاية.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://ar.wfp.org/news/news-release/28086

الأردن.. نصيحة تشرشل لا تزال سارية المفعول

محمد سليم

ذات مرة همس ونستون تشرشل في أذن الحسين بن طلال، الملك الأردني الشاب حينئذ: «عليك ألا تغامر بالسباحة ضد التيار، ولا حتى مع التيار.. أنت بالكاد بإمكانك أن تطفو».. وقد فهم الملك الشاب، الذي عرف عنه الذكاء، هذه النصيحة جيداً، وحرص طيلة حياته على العمل بها..

لقد ولد الأردن بمنغصات خلقية: جغرافيا فقيرة بالموارد، اقتطعت بالقلم والمسطرة من الإقليم الشامي، ليقام عليها كيان صنع على عجل، إرضاء لما تبقى من طموحات الهاشميين الذين خُذلوا من حلفائهم، وخسروا حلمهم بـ (الملكة العربية الهاشمية الكبرى). وما كاد هذا الكيان يغدو دولة (إمارة ومن ثم مملكة)، حتى وجد نفسه وسط حقائق سياسية وجغرافية مرة: ففي الغرب إسرائيل التي تلوّح له بـ (الخيار الأردني)، ولا ترى فيه إلا وطناً بديلاً للفلسطينيين، وفي الشرق العراق الذي سرعان ما انتقل من حكم أولاد العم إلى أنظمة ديكتاتورية بأحلام توسعية وشعارات قومية ضاغطة، وفي الجنوب السعودية حيث الأسرة التي أجهزت على نفوذ الهاشميين في الحجاز، وأرادت أن تقضم ما تبقى من أراضيهم شمالاً.. غير أن الحقيقة الأصعب هي التي كانت تكمن في الشمال. صارح الملك حسين وفداً لبنانياً: «لا أحسدكم على علاقتكم بسورية.. إنها علاقة صعبة، بل إن سورية هي المشكلة الأصعب لنا جميعاً».

لقد كانت سورية مصدر معظم الرياح التي هبت على الأردن وأزعجت عرشه: انقلابات متتالية أربكت حساباته، وأطاحت بحلم عبد الله، الملك المؤسس، بـ (سورية الكبرى الهاشمية)؛ وحدة اندماجية مع العدو الناصري؛ ثم نظام بعثي سجل سابقة عربية بإرسال جنوده للأراضي الأردنية، قبل أن يستقر (في عهد الأسد الأب) على هذا الهدف: تحويل الأردن إلى ما صاره لبنان، أي دولة تابعة تدور في فلكه.. ولكن الأردن استطاع أن يتعايش مع هذه الحقائق، وأن يصمد في وجه الرياح الآتية من كل الجهات، أجاد لعبة التوازنات فمشى بحذر على حبل مشدود.. باختصار: لقد أتقن الشيء الوحيد الذي يمكنه فعله: البقاء طافياً.

وفي واحدة من المرات القليلة التي حاول فيها السباحة، مخالفاً نصيحة تشرشل، فقد كاد يغرق. ذلك أن الملك حسين وقف إلى جانب صدام حسين في غزوه للكويت، وقد دفع لقاء ذلك ثمناً باهظاً، وظل ما تبقى من حياته يحاول التكفير عن هذا الخطأ. ها هي ثورات (الربيع العربي) تمتحن الأردن مجدداً، ومرة أخرى فالامتحان الأصعب هو الذي يأتي من شماله. لقد اتخذ الأردن موقفاً حذراً من الثورة السورية، وعاد إلى لعبة التوازن التي تبدو هنا شبه مستحيلة: أعلن تأييداً رسمياً وشبه رسمي لمطالب الشعب السوري العادلة، ولكنه أصر على الحوار والحل السياسي، استضاف ناشطين ومنشقين، مع تأكيد مستمر على عدم التدخل العسكري الخارجي، أقام مخيمات للاجئين السوريين، مؤكداً أن أراضيه لن تكون منطلقاً لأي أعمال عسكرية عدائية للنظام السوري، ساير القرارات العربية (تعليق عضوية سورية في الجامعة مثلاً)، ولكنه لم يطرد السفير السوري ولم يقبل سفيراً من الائتلاف..

يدافع البعض عن الموقف الأردني بالقول: «إنه يقوم بنشاطات مستورة لا يجوز كشفها الآن» و«إن الضمير الرسمي الأردني مرتاح إزاء الثورة السورية»، وهناك من يضيف كلاماً أكثر صراحة: «هذه هي حدود الدور الأردني، وهذه هي إمكانياته.. وبغياب إجماع عربي فاعل، أو تدخل دولي (أو غربي) مؤثر، فلا يمكن للأردن أن يقدم

أكثر مما يقدمه الآن».. ينطوي هذا الكلام على مبررات وجيهة يجدر بنا تفهمها. غير أن هناك غصة إزاء الأشقاء الأردنيين لا يمكن التغاضي عنها: مخيم الزعتري، الذي كان مصدراً لصور مهينة للسوريين وللأردنيين على حد سواء، وهنا لا تنجح المبررات الأردنية في إقناعنا، ولاسيما الحديث عن «ضيق ذات اليد» وعن «قرى أردنية أصابها ما أصاب المخيم»..

إن المسؤولية الأردنية إزاء السوريين في (الزعتري) أكبر بكثير من هذه المبررات، وإذا كان ثمة حدود مفهومة للدور السياسي، فإن الدور الانساني يجب أن يكون بلا حدود.

الصراع على البدهيات

ياسر عطا الله

لا يزال السوريون بحاجة إلى نضال يومي لإثبات هذه البدهية: «إنها ثورة». ذلك أن الشمس الساطعة هنا، تبدو مجرد أمر نسبي (وبالتالي قابل للنقاش) في أماكن أخرى (بينها، يا للدهشة، بلدان عربية!). لقد اعتقدنا أن الصور تقدم حقائق لا تُدحض، وأن صور الطائرات وهي تلقي براميل المتفجرات على المخابز، وصور المدفعية وهي تدك المدن فوق رؤوس قاطنيها، وصور الجنود والشبيحة وهم يرقصون فوق جثث مواطنيهم العزل.. سوف تضع العالم برمته أمام هذه الحقيقة البسيطة: نظام يقتل شعبه.. وفقط.

ولكن هذا ما لم يتحقق، فإذا بالصورة تأتي كمادة إضافية للسجال، وانقسام وجهات النظر، وتعزيز الرأي والرأي الآخر.. إنها مجرد جرعة إضافية لإنعاش النسبية..

هكذا ظل شكري بلعيد، وحتى أيام قبل اغتياله المؤسف، يطلق التصريحات المناوئة للثورة السورية، معتبراً إياها مجرد مؤامرة خارجية، و هاهم كثيرون من يساريي وليبراليي وقوميي مصر يتراجعون عن دعمهم لهذه الثورة، ويقتربون من إعادة الاعتبار «للنظام العلماني الذي يتصدى لهجمة القوى الإسلامية»، التي يجابهون نسخة منها في بلدهم..

وها هي كل وسائل الميديا، التي قيل أنها جعلت العالم قرية صغيرة، تعجز عن نقل هذه الحقيقة البسيطة والمؤكدة إلى ٧٠ كم فقط بعيداً عن دمشق، حيث لا تزال وفود أردنية تتقاطر على العاصمة السورية لتعلن تضامنها مع «النظام الصامد في وجه المؤامرة الكونية»..

وإذا كانت مشكلتنا مع بعض هؤلاء هي أنهم محصنون، من حيث المبدأ، ضد الاقتناع، مهما كانت وسائله وأدلته، فإن مشكلتنا مع البعض الآخر، وبينهم عقلاء ومناضلون ومؤيدون للتغيير الديمقراطي، هي أنهم لا يعرفون النظام السوري جيداً، بل ولا يمكنهم حتى تخيل الصورة الحقيقية التي هو عليها. هكذا نراهم يصفقون بحرارة لمبادرة المعارضة في الحوار مع النظام، وفيما يستهجن السوريون هذه المبادرة، فإن هؤلاء يعتبرونها عودة إلى أكثر الأمور بداهة، «فماذا هناك أفضل من محاورة النظام والوصول معه إلى حلول وسط، تجنب البلاد الخراب والدمار، بدلاً من الاستعانة بالخارج واللجوء إلى العنف؟!».

إنهم مصابون بالعطب الفكري الأكثر شيوعاً: قياس الغائب على الشاهد، ما لا يعرفونه على ما يعرفونه.. إنهم يقيسون النظام السوري على ديكتاتوريات بلدانهم، فيعتقدون أن ما صح على نظام مبارك؛ وصالح؛ وبن علي؛ يصح على النظام السوري.. فيما يجب دراسة النظام السوري بمفرده، كحالة خاصة، وإذا جاز القياس فعلى نماذج وسوابق أخرى مختلفة:

عندما أراد صدام حسين محاورة الأكراد أرسل إليهم وفداً ومعهم هدية للملا البرزاني: عباءة مصنوعة من خيوط متفجرة!، وعندما يئس من إقناعهم أرسل إليهم هدية أخرى: ابن عمه علي الكيماوي! وكذلك عندما يئس القذافي من إقناع الليبيين بأنهم مجرد جرذان فقد اختار إبادتهم جميعاً.. وهذا ما سيحدث، على الأرجح، إذا ما قامت ثورة في تركمانستان، أو حتى مظاهرة واحدة في كوريا الشمالية..

هذه، فقط، هي النماذج التي يمكن قياس الحالة السورية عليها، فالنظام السوري ينتمي إلى هذه الفصيلة النادرة والآيلة للانقراض.. فهل هذه الحقيقة صعبة إلى هذا الحد حتى لا يفهمها إلا القلائل خارج سورية؟!

حرية – العدد (٢٤) ٢٠١٣/٢/١٨

مبادرة المعارضة.. حصان محاصر وعربة مصنوعة على عجل

هشام القاسم

إذا صحت الرواية عن ملابسات التفجير الذي حدث في باب الهوى الأسبوع الماضي، وهي صحيحة على الأرجح، فإن رد النظام السوري على مبادرة المعارضة السياسية يكون قد اتضح تماماً: قتل رؤوس المعارضة والتخلص من خططهم القتالية ومن مبادراتهم السلمية على حد سواء.

قد تبدو هذه الخلاصة كرواية شعبوية ينقصها الاتزان والعمق، أو كعبارة فيسبوكية كتبها حانق دون قليل عناية أو تركيز.. ولكن من قال إن الواقع لا يتجاوز، أحياناً، أكثر الخيالات شطحاً وأكثر العقول وسوسة؟! ومن قال إن النظام السوري، تحديداً، لم يقدم من الوقائع ما يفوق أكثر الروايات عبثية وفنتازية؟!

هذه الحادثة ليست السابقة الأولى في طريقة تعاطي النظام مع دعاة الحوار، فقد اعتقل عبد العزيز الخير، المعارض الأكثر تشبثاً بالحوار معه، في قلب دمشق منكراً معرفته بالأمر ومحملاً «عصابات مسلحة» مسؤولية اختطافه! كما سبق له أن أجبر كثيراً من شركاء الخير على الفرار، محولاً إياهم إلى معارضين رديكاليين، ليتبنوا شعار «إسقاط النظام» بعد أن كانوا يطالبون بإصلاحه..

تعرف المعارضة السياسية السورية (الائتلاف الوطني خاصة) النظام جيداً، وتستطيع التنبؤ باستجاباته وردود أفعاله، وهي قادرة، أكثر من غيرها، على إقامة الحجة على أنه نظام يؤمن بالقتل.. القتل وحسب. فلماذا تهدر هذه المعرفة، وتتبنى مبادرة فات أوانها منذ ٢٢ شهراً على الأقل؟ لماذا تسلك طريقاً هي على يقين بأنه مسدود؟

رئيس الائتلاف الوطني، أحمد معاذ الخطيب، الذي أطلق المبادرة قال: «بصراحة لا يوجد ثقة بنظام يقتل الاطفال ويهاجم المخابز ويقصف الجامعات ويدمر البنية التحية لسورية، ويرتكب المجازر بحق الابرياء...»، ولكنه استدرك: «ولكن لما صار المواطن السوري في أزمة غير مسبوقة، وكمبادرة حسن نية للبحث عن حل سياسي للأزمة ولترتيب الامور من أجل مرحلة انتقالية توفر المزيد من الدماء..»، ليفجر إعلانه الدراماتيكي: «أعلن بأنني مستعد للجلوس مباشرة مع ممثلين عن النظام السوري في القاهرة أو تونس أو اسطنبول».

تنطوي هذه الأسطر التي كتبها الخطيب في الفيسبوك على تناقض صارخ، فهو يعلن عدم ثقته بالنظام، ويكلف نفسه عناء تعداد جرائمه الاستثنائية الخارجة على المألوف، وفي الوقت نفسه هو يقترح هذا الحل المبتكر: حقن دماء السوريين عبر الجلوس مع هذا النظام!

ما الذي استجد حتى يغدو هذا الاقتراح هو المخرج الأمثل؟ ما الذي تغير في سلوك النظام وفي نواياه؟ ثم ما هي الأدوات التي باتت المعارضة تمتلكها لإقناع النظام بقبول أهدافها.. الكلمة الطيبة والموعظة الحسنة وتبصيره بعواقب الأمور مثلاً؟!

يدافع البعض عن المبادرة، مؤكدين أنها «مناورة ذكية تحرج النظام وحلفاءه وتوضح للمجتمع الدولي من هو الطرف الذي لا يرغب في الحوار».. والواقع أن عبارة «تحرج النظام» تبدو، إن كان قائلها جاداً، عبثية تماماً، فما الذي يحرج نظاماً قصف شعبه بالطائرات، ووصل إلى حد التلويح بالكيماوي؟ وكذلك ما الذي يحرج حليفيه الروسي والإيراني إذا ما تمخضت المبادرة عن إضافة هذه العبارة: «.. وفوق كل ذلك فهذا النظام لا يرغب في الحوار»؟!

والأهم أن كلمة «مناورة» تكفي وحدها لإثارة القلق، فهذا هو الميدان الأثير للنظام، والذي سعى منذ البداية إلى جر المعارضة، ومن ورائها المجتمع الدولي، إليه، وإذا كان هو يستفيد من تضييع الوقت بالمناورات فما الذي تستفيده الثورة السورية؟

على أي حال فها هي بشائر المناورة: لم يشعر النظام بأي حرج، فيما تبدو المعارضة مرتبكة وحائرة.. ومحرجة. والواقع فإن أكثر ما أحرجها هو الطريقة التي اختارها الخطيب لطرح مبادرته: فجأة، ولوحده، ودون سابق إنذار، ودون أن يستشير أو يُخطر أحداً.. كتب على حسابه في الفيسبوك هذه العبارات الخطيرة، بالخفة نفسها التي يكتب فيها أحدنا خاطرة وجدانية ما. وبعد أن اكتشف أن عباراته هي أكثر بكثير من مجرد بوح ذاتي، فقد اعتذر موضحاً: «هذه رؤيتي الشخصية»! وقد كان هذا التوضيح إيذاناً لزملائه الآخرين أن يخرجوا على الفضائيات، ويكتبوا على مواقع التواصل الاجتماعي (رؤاهم الشخصية) أيضاً، وكل على حدة بالطبع، لنعيد اكتشاف هذه الحقيقة المرة: هؤلاء لم ينجحوا بعد في تشكيل كيان متماسك، ولم يرتقوا إلى العمل المؤسساتي، إنهم لا يزالون أفراداً متناثرين، كل منهم يحمل رؤيته الشخصية، ويعمل بمفرده، دون وجود الحد الأدنى من التنسيق.

يتذاكى البعض في ترقيع هذه الصورة، مقدماً هذا التفسير: «لقد كانت المعارضة على علم مسبق بمبادرة الخطيب، ولكنها تجرب لعبة توزيع الأدوار، فقسمت نفسها إلى صقور وحمائم، ما يوفر لها مزيداً من المرونة وسهولة الحركة، ويجعل كل الخيارات مفتوحة أمامها».. هذا كلام يبدو كأمنية أكثر بكثير من كونه تفسيراً واقعياً، فالمعارضة لا تزال بعيدة عن أن تتقن هذه اللعبة، أو حتى تفكر بها، والأدلة على الانقسام الحقيقي في صفوفها باتت أكثر من أن تعد. ثم ما هذه اللعبة التي كانت نتيجتها الأولى والفورية هي اهتزاز صورة المعارضة (المهتزة أصلاً) في الشارع السوري؟! وأي هدف يبرر هذا الإحباط الذي تولد لدى الثائرين؟

غير أن هناك من يذهب بالمبادرة إلى أبعد من حدود المناورة، إذ يقول ميشيل كيلو (في إطلالة سريعة على قناة العربية) إنها حققت ثلاثة مكاسب: أعادت الثورة السورية إلى واجهة الأحداث، وأعادت الاعتبار للائتلاف الوطني بعد طول تجاهل، وهي أعطت دفعة للمعارضة المسلحة «فهاهم المسلحون يعودون إلى أبواب دمشق».. وإذا كان الرابط بين قبول الخطيب الجلوس مع النظام، وبين «عودة الثوار إلى أبواب دمشق» يبقى غامضاً، بل ومستهجناً، فإن النقطتين الأخريين قابلتان للنقاش. ولكن أليست حفاوة المجتمع الدولي بمبادرة الخطيب هي نفسها الحفاوة التي أبداها إزاء وساطة الابراهيمي ومن قبله عنان؟ والقاسم

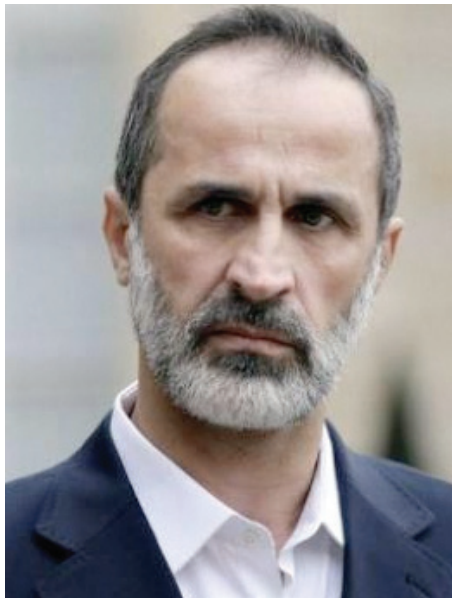

المشترك واضح تماماً: فالمجتمع الدولي العاجز عن التدخل المؤثر والحاسم، يرحب بكل ما يملأ هذا الفراغ المحرج.. أليس هذا بالضبط ما دفع المعارضة السورية إلى إدانة الوسيطين، عنان والإبراهيمي، ومطالبتهما بالاستقالة الفورية؟!

لقد قدم الخطيب مبادرته بالقطارة، عبر خطوات مجتزئة، واقتراحات مرتجلة، وبشروط متذبذبة: إطلاق سراح ١٦٠ ألف معتقل في سجون النظام وتجديد جوازات السفر، ثم إطلاق النساء الأسيرات فقط ودون ذكر لجوازات السفر، ثم التغاضي عن شرطي إطلاق السجناء وجوازات السفر والاكتفاء بشرط إقامة الحوار في المناطق المحررة...

وها هي المعارضة اليوم تحاول لملمة هذا التبعثر، وكذلك لملمة صفوفها، فتقوم على إعداد «مبادرة متكاملة» تحاول الإجابة عن بعض هذه الأسئلة الملحة: ما مرجعية الحوار مع النظام؟ ما برنامجه الزمني؟ ما آلياته وما آليات تنفيذ نتائجه وما الضمانات لذلك؟.. فإلى أين ستفضي هذه الجهود؟

ثمة استدراك ضروري وإن صار مبتذلاً: لا يحق لأحد أن يزاود على معاذ الخطيب، أو يشكك في وطنيته ومصداقيته. إنه رجل وطني ذو ضمير نقي ونوايا طيبة.. وربما تكمن المشكلة هنا، فالطريق إلى متاهات النظام مفروش بالنوايا الطيبة، واسألوا رموز ربيع دمشق، الذين قادتهم مثل هذه النوايا إلى السجون ومن ثم إلى المنافي..

وأبعد من الاستدراك، التأكيد على أن الحوار يبقى مطروحاً، بل واجباً، ولكنه في الحالة السورية تحديداً يحتاج إلى واحد من شرطين، لا يصح حوار في غيابهما: إجماع دولي يفضي إلى قرار ملزم بأدوات تجبر النظام على الإذعان، أو نصر عسكري حاسم تحققه المعارضة المسلحة ولاسيما في دمشق. وللأسف فإن هذين الشرطين غير متوفرين لأسباب كثيرة باتت معروفة، الشيء الذي يجعل من أي مبادرة للحوار بمثابة عربة تحاول جر حصان متعثر.

حرية – العدد (٢٤) ٢٠١٣/٢/١٨

بعد قطع رأس تمثال «المعرّي»... ماذا حلّ بهتاف الحرية؟!

سارة مراد

يُعيد التاريخ ذاته، فهل نحن نشاهد مشهداً في فيلم الراحل يوسف شاهين «المصير» لكتب المفكر الإسلامي الشهير «ابن رشد» وقد تمّ جمعها في الساحة العامة وحرقها، بعد أن وصفه أصحاب السلطة في زمنه قبل قرون «بالهَرطقة». أم هي تلك الصورة الحافرة في الذاكرة لمقاتلي «طالبان» الإسلاميين المتشدّدين وهم يدمرون تماثيل هندوسية ارتبطت جذورها بتاريخ البلاد وثقافتها؟ وقد يكون فصيلٌ تابع لمحاكم التفتيش التي اتخذت من حماية الكنيسة شعاراً مُخادعاً لحرق كل من لا يخضع لسيطرتهم المطلقة في أوروبا القرون الوسطى. إلاّ أنّ الجواب يأتينا كسوريين أكثر إيلاماً، حاضراً، مباشراً، في عُقر دارنا، لمقاتلين مُتشددين وهم يقطعون رأس تمثال المفكر والشاعر السوري «أبي العلاء المعرّي» القائم في مدينة «معرة النعمان» مسقط رأسه شمال غرب سوريا، ليُسجّل تاريخ ٢٠١٣/٠٢/١٢ كيوم اسود في تاريخنا الحديث، وفي تاريخ ثورتنا التي نأمل أن لا يكون رأسها الذي قُطع.

وفي الأخبار تمّ تناقل الصيغة التالية: (بحسب بعض المواقع فإنّ جماعة مسلحة معارضة قامت بتحطيم التمثال، فيما أشارت مواقع أخرى إلى أنّ مقاتلين من «جبهة النصرة» الإسلامية المتشددة هم من حطموا تمثال المعري، باعتباره من «الزنادقة»).

أبو العلاء المعري هو أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري (٣٦٣ هـ - ٤٤٩ هـ)، (٩٧٣ -١٠٥٧م)، شاعر وفيلسوف وأديب عربي من العصر العباسي، وفي قول شعرّي له أفضل ما يكون من وصف لهذه الهمجية:

اثنان أهل الأرض ذو عقل بلا دين .. وآخر دينٌ لا عقل له

فمن يمكن أن يحطم تمثال «المعّري» ويشوّه العبارة التي نُقشت على تمثاله وتقول: (أبو العلاء المعري. شاعر الفلاسفة وفيلسوف الشعراء)؟! سوى شخص يرمي إلى قطع رأس كل مُفكّر، إلى إرهاب كل صوتٍ يخرج عن ما لا يوافقه.

«المعرّي» رجلٌ فقد بصره في الرابعة من عمره نتيجة إصابته بمرض الجدري، لكن هذا لم يمنع سلوكه طريق المعرفة والنور، وهو إن فقدَ البصر فقد أثبت في كل ما كتب ودرّس بصيرةً كم نحن أحوج إليها، حيث درس علوم اللغة والأدب والحديث والتفسير والفقه والشعر، أمّا مؤلفاته العديدة فتتنوّع ما بين الفلسفة والشعر، ويبقى من أهمها «رسالة الغفران» وهي ثالث أعماله الفكرية، وتعد واحدةً من أشهر كتب التراث العربي والعالمي، إذ يُعد المرجعيّة الأولى التي استوحى منها «دانتي أليغيري» مؤلفه الأشهر «الكوميديا الإلهية»، وفي رؤية «المعرّي» يزور شاعر الجنة ويلتقي بشعراء الجاهلية العرب. لتبقى عملاً غنيّاً بفلسفته وبما فيه من بلاغة التصوير.

«المعرّي» كذلك هو من شرح ونقد «البحتري» في مؤلفه «عبث الوليد»، وهو الذي احتفى بشعر «المتنبي» في مؤلفه «معجزة أحمد»، ليبقى مؤلفه الأول «سقط الزند» من أشهر ما كتب، إلى جانب ديوانه «اللزوميات» أو «لزوم ما لا يلزم» وفيه بحث في الشعر العربي. أمّا كتابه «رسالة الفصول والغايات» فهو من أكثر كتبه إثارة للجدّل، لما فيه من شعر يُحاكي في لغته لغة «القرآن الكريم». ومن كتبه الأخرى: (رسالة الملائكة- رسالة الهناء- شرح ديوان الحماسة- ضوء السقط- تاج الحرة في النساء وأخلاقهن وعظاتهن).

بعد هذا الاستعراض يمكن القول أن من حطّم تمثال المعري كان يحطم تاريخنا الثقافي والفكري والمعرفي، ينتهك حرّمة عقولنا وحضارتنا السورية، وقد عرفت دمشق أقدم الحضارات، ليؤسّس لمشروعه الجديد في إنشاء قرون وسطى شرق أوسطية. وكأنّ بنا نخرج من ظلمة إلى ظلمة. ليحُقّ قول «المعرّي» رداً في وجه ظُلّامه:

في كل جيل أباطيل يُدان بها... فهل تفرد يوماً بالهدى جيل؟

وهل هم حقاً يجهلون أنّ أوروبا بعد كل السنوات التي عاشتها في سطوة محاكم التفتيش ورعبهم الذي يَصمُ تاريخها بالسواد إلى اللحظة، انتفضت عليه وعرفت طريقها إلى عصر النهضة بكل «التنوير» الذي حمله. وأنّ «غاليلو» الذي هددته محاكم التفتيش بالحرق بعد أن اعتقلته إن لم يتراجع عن رؤيته بأنّ الأرض هي التي تدور حول الشمس، وليس العكس كما كانوا يعتقدون، تراجع أمام المحكمة، ثم همس لنفسه: لكنها تدور، وهو ما أثبته العلم الحديث بعد زمن لم يطل كثيراً، أم أنّهم من الفطنة بما يكفي لتقدير قيمة «المعري» ورمزيته التي تشكل إدانة لظلامية تفكيرهم، وبطلان ممارساتهم التي تستقوى بقوة السيف ضد قوة العقل والمنطق.

وهنا يعود بنا المطاف إلى سؤال من قطع رأس تمثال «المعرّي»؟ هل هم أجانب ممّن تشتهر بهم جبهة «النصرة»؟ وهم بهذا يعتدون على إرثنا الحضاري بكل ما يحمل الاحتلال من اعتداء، كما فعل المغول حين أحالوا مياه نهر الفرات إلى لون الحبر الأزرق بعد أن رموا مكتبة بغداد فيه، بما تضم من ذخائر المخطوطات وكتب المعرفة، وهم مُفاخرون. أم أنهم سوريون حقاً يُضيفون إلى الدمار العسكري الذي حلّ ببلادهم دماراً فكرياً وأخلاقياً؟ سوريون من الذين خرجوا ليهتفوا طوال أشهر: «الله... سوريا... حريّة وبس»، كتبوا ورسموا وغنّوا ورقصوا معبّرين عن الحرية التي يريدونها بعبارة: (لا تعتقلني إن خالفتك في الرأي)، وهل حقاً يريدون قطع رأس كل من يخالفهم في الرأي، وكأنهم أصحاب الحق المُقدّس والرؤية الصادقة؟! وهل هم حقاً من غنّا وهتف لسوريا أفضل لجميع السوريين؟ وإن كانوا فعلاً سوريين، فأيّ بلد يُريدون وفي سوريا الكثير ممن غنّى «وإن متّ يا أمي ما تبكيش، متت مشان بلادي تعيش» وتجربة «طالبان» ماثلة أمام أعيننا، وتجارب التاريخ كله؟!

من سوريا التي ولدّ ومات «المعري» على ارضها، وتعيش اليوم ثورتها التي دمّر النظام بُنية البلاد التحتية كرد عليها، وفرض العسكرة على شارعها الثائر، من هذه الثورة التي قصف النظام من أجل تحقير ثوّارها وتدمير ثورتهم مآذن جوامعها، كنائسها الأثرية، وحتى المعابد الرومانية القديمة في تدمر، من سوريا التي هاجر معظم شبابها العلماني إلى الخارج، وتمّ اعتقال معظم شبابها المعروف بإسلامه الوسطي المعتدل، من هذه الثقافة ودفاعاً عنها شنّ الشباب السوري حملة غضب عبر موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» ضدّ المُسيئين لتمثال «المعرّي» ورمزيته، ولا يزال في سوريا من يكتب كما انتشر على موقع التواصل إنّ: «همجيتكم» لن تدمّر فلسفة المعري وإنّ «الأفكار لا تموت». ولا يزال في سوريا من يقول: «الحرب ضدّ النظام لا تبرر لأحد تدمير التراث الثقافي للبلاد.»

وليذكر التاريخ قول «المعرّي»:

إذا قلتُ المُحـــــالَ رفعتُ صـــوتي
وإنْ قلت اليقـــينَ أطـــلتُ همـــسي
بكل ما فيه من تأكيد على قيمة اليقين
وإن كـــان ثمنه قطـــــع الرؤوس

العباءة والموقف النقابي المشترف

ميسون ونوس

منذ بدأت الثورة في سوريا انبرى بعضٌ من مثقفي اليسار والعروبيين لتبني مواقف نظام الأسد التي أوغلت في دماء الشعب السوري ولا تزال مستمرة في استخدام آلة القتل والتدمير، حيث انتصرت الحالة القطيعية في وعيهم على الجوهر الأيديولوجي، وبات الدفاع عن النظام الذي يدعي الاشتراكية أهم من مصير الفئات التي جاءت الاشتراكية لتدافع عن مصالحهم، وبات الولاء لنظام يدّعي العروبة مقدماً على مصالح أولئك الذين سحقهم ذلك النظام من مواطنيه العرب وغير العرب.

وقد جاءت مواقف هؤلاء المثقفين لتفضح طبيعة ولاءاتهم وانتهازية مصالحهم، فكانت العباءة البدوية التي ألقيت على كتفي الأسد باسم الشعب الأردني مدعاة لحملة من الرفض والاحتجاجات، حيث لم يكتف رئيس الوفد وأمين سر نقابة المحامين في الأردن سميح خريس الموالي لنظام الأسد بالادعاء أنه يمثل نقابة المحامين في الأردن، بل ادعى أنه ينطق باسم الأردنيين حين قال وهو يضع العباءة على كتفي الأسد: أنها باسم الشعب الأردني، مما أذكى عاصفة من الغضب والاستنكار، دفعت بنقيب المحامين مازن ارشيدات للتبرؤ من هذا السلوك قائلاً: بأن تصرف أمين سر النقابة خريس في دمشق شخصي تماما ولا يمثل نقابة المحامين مضيفاً: الزميل خريس تصرف منفردا وليس كعضو بنقابة المحامين.

دون أن يمنع ذلك توالي الاعتراضات والاحتجاجات في الأردن، التي زاد من أوارها توضيح أحد أعضاء الوفد المحامي ضرغام الهلسه: بأن العباءة هدية رمزية، ونحن نعرف بأننا نمثل جزءا من الشعب الأردني ولا نمثل كل الشعب. حيث تداعت قوى نقابية وأخرى شعبية لوقفة احتجاجية أمام النقابات المهنية في العاصمة عمان، مطالبة بعقوبات في نقابة المحامين ضد الأعضاء الذين شاركوا في الوفد.

كما طالبت مذكرات نقابية بتجميد عضوية خريس بنقابة المحامين، وقال نقيب المحامين الأسبق صالح العرموطي: أولاً الوفد وأمين سر نقابة المحامين لا يمثلون إلا أنفسهم، ولم يفوضهم أحد للتحدث باسم الأردنيين.. وهذه العباءة ملطخة بدماء السوريين.

كاريكاتير العدد

الأسد والطائفة و«شجاعة الجبناء»

فداء يونس

في حوار مثير للزميل عادل الطريفي رئيس تحرير «الشرق الأوسط» مع رئيس وزراء العراق نوري المالكي، نقل هذا الأخير شيئاً من حوار مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبة جو بايدن، حيث توقعا أن لا يصمد نظام الأسد أكثر من شهرين، فأكدّ لهما المالكي أنّ الأسد باقٍ لأكثر من سنتين، وهذا نتيجة فهمه العميق للأوضاع الداخلية السورية.

فهم المالكي العميق للحالة السورية ينبع من إدراكه لقوّة النظام الذي سيقاتل بقوة، ومصدر قوته كما يقول «أنّ التيارات العلمانية والمسيحية سوف تقف بجانب الطائفة العلوية في معاركها المسلحة»، وأنّ القوى الخارجية بيقينه الذي يماثل الحقيقة «منحوا العلويين شجاعة اليأس، لذلك هم يقاتلون بنسائهم وبرجالهم من أجل البقاء».

المالكي الذي يُمثّل الطائفة الشيعية في العراق، لا يمكن له أن يفهم الحالة السورية كثورة شعب ضدّ نظام الفساد والطغيان، فهو ينظر لها كصراع طوائف وليست ثورة، وبالتالي يؤكد أنّ المسيحيين سيقاتلون إلى جانب الطائفة العلوية، وفي هذا ظلم كبير للطائفتين إذ يتجاوز المالكي بذلك كل تاريخ الوطنيين الذين قدمتهم هذه الطوائف على مذبح الحرية والاستقلال، ويمنح نفسه حق التعبير الطائفي نيابة عنهما، لكن أن يجمع العلمانيين إلى تلك الطوائف فهو أمر محزن حقاً، ولا يشي بأكثر من محدودية فهم المالكي للعلمانية من جهة، وللبُنى الطائفية التي نشأت بالمعنى التاريخي والثقافي الديني من جهة ثانية.

المسألة الأخرى التي تشي أكثر بمحدوديّة فهم السيد المالكي العميق للحالة السورية حين يُحمّل القوى الخارجية مسؤولية منح «العلويين شجاعة اليأس» التي يمكن للمستضعفين أن يتحلّوا بها في مواجهة الطغاة والمجرمين، ولا نعرف كيف يمكن للطاغية أن يكون مستضعفاً، ولا نعقل أن يكون فعل الإجرام شجاعة، أم أنّ المالكي يعتبر تدمير المدن والبلدات والأحياء السكنية بإلقاء براميل البارود والمتفجرات فوقها شجاعة؟ وفي استهداف المشافي والكوادر الطبية شجاعة؟ وفي قصف أرتال الواقفين أمام الأفران بانتظار رغيف الخبز شجاعة؟

إنه خلط بين «شجاعة اليأس» وبين «شجاعة الجبناء والمجرمين» خلط لا يستقيم دون فهم شخصية المالكي وسياساته التي لا تقلُّ جبناً وإجراماً عما يرتكبه الأسد بحق شعبه، وجذر الحالتين يرجع لإلغائهما مفهوم الوطن لصالح الطائفة، وتدميرهما الحياة السياسية على مذبح المصالح الشخصية والانتماءات الضيقة، فالمالكي الذي اشتكى أكثر من مرة، ومن على منبر الأمم المتحدة من سياسات الأسد حين جمع ودرّب الجهاديين الإسلاميين، وفتح حدوده لهم لتنفيذ العمليات إرهابية والتفجيرات الإجرامية داخل العراق، والتي قتلت من العراقيين أكثر مما قتلت من الجيش الأميركي، يكتشف الآن وبتوصية من ملالي طهران أنّ نظام الأسد والبعث الذي جاء على أنقاضه، هو الآن جسر المقاومة والممانعة الذي يجب دعمه والدفاع عنه ومعه في مواجهة العصابات الإرهابية التي تعيث فساداً في سوريا وتأبى الاستكانة لعسف الأسد وجور نظامه المجرم، يكتشف المالكي فجأة أنّ نظام الأسد حامي العلمانية والأقليات، والمقاتل الشرس في وجه الإرهاب والعملاء، والمدافع عن قوس الممانعة والتصدي الشيعي، لذلك عليه أن يدعمه علانية ويدافع عنه في المحافل الدولية والعربية، وأن يفتح حدوده لعبور السلاح والذخيرة والمقاتلين الروس والإيرانيين دفاعاً عن هذا النظام المجرم. مقابل إغلاقها في وجه النازحين السوريين الهاربين من جحيم القتل والإبادة الطائفية والعرقية.

مالم يدركه المالكي أنّ الطائفية ليست علمانية، وأنّ الإجرام ليس شجاعة، وأنّ السوريين بكل طوائفهم وانتماءاتهم ثوار وليسوا عصابات إرهابية.